الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التشغيل
دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر (1996-2012)

أ./ دحماني فاطمة*

Abstract:

Créer un plus grand nombre d'emplois et réduire le chômage a été le premier objectif recherché par l'Algérie depuis l'indépendance. Ce qui a conduit à l'inflation de l'emploi dans les établissements publics, et les résultats négatifs sont apparus après la crise vécue par l'Algérie en 1986; les taux de chômage élevés reflètent l'inefficacité de la politique économique, et de faibles niveaux d'investissement. Par conséquent, cette étude commence par l'hypothèse spécifique à l'effet que le chômage n'est que l'autre face du problème de détérioration des taux d'investissement et la croissance économique, en se basant sur cette hypothèse, notre étude cherche à déterminer la relation entre l'investissement direct étranger et l'emploi en utilisant la méthode des moindres carrés.

Les mots clés: Investissement direct étranger, **E**mploi, **P**roductivité.

ملخص:

ان خلق عدد اكبر من مناصب العمل والحد من البطالة كان الهدف الاول الذي سعت اليه الجزائر منذ الاستقلال، الشيء الذي ادى الى تضخم العمالة في المؤسسات العمومية وظهرت النتائج السلبية بعد الأزمة التي عرفتها الجزائر سنة 1986، وأخذت ظاهرة البطالة تتفاقم حتى وصلت الى اكثر من 30%. وتعكس معدلات البطالة المرتفعة عدم نجاعة السياسة الاقتصادية، وانخفاض مستويات الاستثمار وعليه تنطلق هذه الدراسة من فرضية محددة مفادها ان البطالة ما هي إلا الوجه الاخر لمشكلة تردي معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، وانطلاقا من هذه الفرضية تسعى هذه الدراسة الى تحديد العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتشغيل باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، التشغيل، الانتاجية.

* أستاذة مساعدة (أ) - جامعة البليدة 2

مقدمة:

يعتبر الاستثمار الرافد الاول للتشغيل عن طريق خلق قدرات انتاجية جديدة، لذلك فان الاهتمام بالاستثمار ورفع كفاءته وازالة معوقاته تعتبر إحدى الأسس الهامة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي وزيادة الانتاج، ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة، واقامة مشروعات جديدة لغرض استيعاب الاعداد الكبيرة من القوى العاملة وزيادة قدرتها الذاتية[1]، وتعزى مشكلة التشغيل في الجزائر الى عوامل عديدة منها عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على خلق فرص عمل كافية تتلاءم مع العرض المتمثل في الاعداد المتزايدة من الداخلين لسوق العمل بسبب محدودية القاعدة الانتاجية وضعف الاستثمارات المحلية ومعدلات النمو، يضاف الى ذلك الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في التسعينيات والتي تحد من التوظيف في القطاع العام نتيجة لتطبيق بعض برامج الاصلاح الاقتصادي، ناهيك عن عدم الموائمة بين مخرجات التعليم وحاجة النشاطات الاقتصادية للأيدي العاملة الفنية والمؤهلة. وفي ظل حالة عدم كفاية الاستثمار المحلي اللازم لتمويل التنمية طويلة الأجل ومواجهة اعبائها، استطاع الاستثمار الاجنبي المباشر ان يحتل مكانة بارزة في استراتيجية الحكومة الجزائرية.

ولغرض تحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمارات الأجنبية، تبنت الجزائر مثلها مثل معظم الدول النامية لا سيما العربية برنامجا إصلاحيا صارما للتخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تتخبط فيها، والتي شكلت عائقا امام تنميتها الاقتصادية هذا من ناحية، وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي من خلال منح التسهيلات والمزايا والحوافز الجاذبة التي من شأنها جذب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر وخلق اكبر عدد من مناصب العمل لآلاف البطالين الذين شكلوا ضغطا على الحكومة من ناحية اخرى.

. إشكالية البحث:

يمكن بلورة اشكالية البحث كما يلي:

نتيجة لعجز الاستثمار المحلي عن توفير مناصب الشغل الكافية هل يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر حلا ناجعا لرفع مستوى التشغيل وتحسين انتاجية العمل في الجزائر؟

. فرضية البحث:

- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة الطلب على العمل؛
- ويعمل الاستثمار الاجنبي المباشر على تحسين انتاجية العمل.

1) الاقتصاد الجزائري والاستثمار الاجنبي المباشر:

منذ الاستقلال والى غاية الثمانينات اهتمت الجزائر بالتصنيع كركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وإنشاء قاعدة انتاجية حقيقية بغرض تحقيق تكامل بين القطاعات الاقتصادية والرفع من مستويات الدخل وخلق فرص العمل والتقليل من حدة البطالة، لذلك تم اختيار نموذج الصناعات المصنعة، كما استخدمت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج، وتم تطبيق هذه السياسة عن طريق استثمارات ضخمة في كل من الحديد والصلب والصناعات الطاقوية والمحروقات والبتروكيماوية لما لها من تأثير على باقي القطاعات الاخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة.

1-1) الحاجة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر:

لم تحقق السياسة المجسدة الأهداف المرجوة منها ولا حتى تحقيق قاعدة انتاجية متطورة، وهذا راجع الى الانتعاش المحتشم للاستثمارات بسبب قلة مصادر التمويل ونقص الموارد بالعملة الصعبة فلم تكن النتائج المحققة من الاستثمارات في المستوى المطلوب، كما أن المؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج مع مطلع الثمانينات لم تقم بالدور المنوط لها، وأمام هذه الوضعية عمدت السلطات على توقيف الاستثمارات الموجهة الى المشاريع الضخمة ومتابعة الاستثمار في المشاريع التي هي في طور الانجاز، كما وجهت الاستثمارات الجديدة في تدعيم المنشآت القاعدية والى قطاعات الزراعة والصناعات الخفيفة وذلك قصد إعادة التوازنات الكلية في الاقتصاد الوطني.

⊕ واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر:

أدى توقيف الاستثمار في النشاطات الصناعية الى تحطيم النسيج الصناعي الوطني مما جعل الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا كليا على الواردات الخارجية في كل ما تحتاج اليه المؤسسات الصناعية من معدات وقطاع غيار وسلع التجهيز، والتركيز على إشباع الطلب الخاص المتنامي عن طريق الاستيراد المفرط للسلع الاستهلاكية[2]. كما أن الاعتماد المطلق على تصدير منتوج واحد وهو النفط جعل الاقتصاد الجزائري يستجيب للصدمات الخارجية خاصة تلك المتعلقة بأسعار النفط، وهذا ما اثبتته الصدمة البترولية التي عرفها العالم سنة 1986 نتيجة انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية فبينت مواطن الضعف في الاقتصاد الجزائري وحساسيته للعوامل الخارجية، حيث أدى ذلك الى اختلال التوازنات الداخلية والخارجية، وانعكست سلبا على الحياة الاجتماعية وأدت الى ارتفاع حجم المديونية ومعدل التضخم وانخفاض القدرة الشرائية، وسجل الاستثمار تراجعا ملحوظا نظرا لصعوبة التمويل، حيث تدنت النفقات العمومية الموجهة للتجهيز وتعمق هذا التراجع في الاستثمار حتى صار في مستوى اللااستثمار، لعدم امكانية تعويض رأس المال المهتلك، خصوصا في المؤسسات الصناعية العمومية وقطاع البناء.

أدى التراجع الذي عرفه الاستثمار خلال الثمانينات الى انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، وكان القطاع الصناعي أكثر تأثرا بهذا الانخفاض، لأن تمويله مرتبط كثيرا بالواردات سواء كان ذلك في تجهيزه أو في تجديد قطع الغيار، أو في تكوين مخزونه الاحتياطي، ويبدو هذا التأثر في تطور معدل انتاجه والذي تميز منذ سنة 1985 بانخفاض مستمر حسب ما يبينه الجدول ادناه:

جدول رقم (01): تطور معدل نمو الاقتصادي ومعدل نمو الاقتصادي الصناعي خلال الفترة 1985-1997

السنة	1985	1987	1989	1991	1992	1995	1997
معدل النمو الاقتصادي	3.7	0.7-	1.2-	1.2-	1.8	3.8	1.1
معدل النمو الاقتصادي الصناعي	4.6	4.6-	2.7-	2.9-	2.5-	0.5-	2.7-
معدل البطالة	9.7	21.4	18.1	21.2	23.8	28.10	26.41

المصدر: ZEKRI Rachid, «Indicateurs de l'économie algérienne 1980-2008», Ministère des finances, n° 06, septembre 2008, p. 66 & p. 70.

يتبين لنا مما سبق أن الجزائر كانت تشكو على صعيد الاستثمار وكانت بحاجة لإنعاشه، وكل ذلك راجع الى ضعف ميزان المدفوعات، والانخفاض المستمر في معدل النمو الاقتصادي، والارتفاع الحاد في معدلات الديون الخارجية.كما أدى العجز في التوازن الخارجي الى ارتفاع الديون الخارجية التي بلغت سنة 1991 مقدار 27.9 مليار دولار وخدمات الدين الى أكثر من 9 مليار دولار، وعبئ هذه الخدمات على إيرادات البلاد من صادرات السلع والخدمات ما يعادل 73%[3]. مثل هذه الوضعية الجد حساسة هددت علاقات التبادل التجاري مع الخارج، لأن قدرة تسديدها المالي أصبحت محدودة وأصبحت تشكل عائقا في وجه تطور التجارة الدولية، ولقد سجل المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي في تقييمه لحصيلة الانجازات خلال الفترة الممتدة ما بين 1985-1989 حدوث تغيرات كبيرة في هيكل المديونية الخارجية للجزائر، تمثلت في ارتفاع وزن الديون قصيرة الأجل من 5% خلال الفترة 1980-1985 الى 35% سنة 1987 لتصل 46% سنة 1988، كما سجلت حصة الواردات من وسائل الانتاج انخفاضا محسوسا من 66.3%سنة 1984 الى 56.4% سنة 1989[4].

تدل هذه التطورات أن الاستدانة الخارجية أخذت منعرجا خطيرا، كانت وجهتها في الاساس لغرض الاستهلاك عن طريق الحصول على قروض تجارية لتمويل الطلب المتزايد على الواردات من السلع الاستهلاكية وليس الاستدانة من أجل التنمية.

من خلال تعرضنا بإسهاب للنتائج الاقتصادية التي حققها الاقتصاد الجزائري قبل الاصلاحات، تبرز لنا الأسباب التي دفعت بالسلطات الى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وهي كالتالي:

- الانعكسات السلبية التي أفرزتها السياسة الاقتصادية المطبقة خلال الفترة 1962-1990 والتي أثبتت ضعفها في جميع المجالات الاقتصادية؛
- ضعف الادخار المحلي وتقهقره والذي أدى الى تراجع الاستثمار كما أثبت عدم مقدرته على دعم النمو الاقتصادي؛

- ضعف الانتاجية الذي دل على عدم مرونة الجهاز الانتاجي ومن ثم ضعف الطاقة الانتاجية وهذا ما تأكد من خلال التقييم الاقتصادي الذي أبرزه برنامج الحكومة لسنة 1992 الذي يبين أن استغلال الطاقة الانتاجية للوطن ضعيف ويظهر ذلك من خلال[5]:
- انخفاض معدل استغلال الطاقة الانتاجية الصناعية خارج المحروقات الى 57%؛
- تدهور النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 50% من طاقته الانتاجية؛
- ويرجع هذا الى مشكل التمويل بوسائل الانتاج من مواد أولية وقطاع الغيار والتجهيزات التي يعاني منها البلد وتبعيته الكبرى للخارج.
- ومن أجل مواجهة حالة عدم كفاية الاستثمار المحلي اللازم لتمويل التنمية طويلة المدى، شرع الاستثمار الاجنبي المباشر في فرض نفوذه ليحتل بعدها مكانة بارزة في استراتجية الحكومة الجزائرية.

اتجاهات تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر:

انتهجت الجزائر منذ بداية التسعينيات اسلوب دعم وتنمية وترقية الاستثمار المحلي وجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق تبنيها جملة من الاصلاحات الهيكلية والمؤسساتية، كما تم إدخال عدة إصلاحات في المجال التشريعي كإصدار قانون النقد والقرض لسنة 1990. والذي أكد على حرية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وقانون ترقية الاستثمار لسنة 1993، الذي تم تعديله سنة 2001 ليفسح المجال واسعا للاستثمار الأجنبي وذلك لحل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري، هذا من جانب وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار المحلي والأجنبي من خلال منح التسهيلات والمزايا والحوافز الجذابة التي من شأنها ان تعزز الاستثمار المحلي وتجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب اخر.إلا أن النتائج المحققة فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم تكن واعدة والآمال المنتظرة.

الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر 2000-2012 :

تميزت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة للجزائر خلال الفترة 2000-2012 باستمرارية في التزايد، حيث بلغ حجم التدفقات 1108 مليون دولار سنة 2001 بما يعادل 2,02% من الناتج المحلي الاجمالي، و 8,86% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، اما في سنة 2003 وصل حجم التدفقات 633,7 مليون دولار وبمعدل 0,93% من الناتج المحلي الاجمالي و3,88% من اجمالي تكوين رأس المال الثابت، لتستمر الوتيرة في الارتفاع سنة 2007 في حدود 1,662 مليار دولار اي بنسبة 1,23% من الناتج المحلي الاجمالي، وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم، وباعتبار أن أهم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ينحصر نشاطها اساسا في قطاع المحروقات بقيت هذه الاستثمارات في منأى عن هذه الأزمة لازدهار هذا القطاع مؤخرا، حيث بلغت قيمة تدفقاته لهذه السنة حوالي 2,593 مليار دولار وبنسبة 1,51% من الناتج المحلي الاجمالي، أما في سنة 2009 واصلت التدفقات تزايدها لتصل في حدود 2,746 مليار دولار وبنسبة 1.99% من الناتج المحلي الاجمالي، كما عرفت السنوات الأخيرة تذبذبا في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث

سجلت تراجعا بنحو 2,264 مليار دولار وبنسبة 1,43 من الناتج المحلي الاجمالي عام 2010، وعلى الرغم من الانتعاش الملحوظ في انفتاح الاسواق والتنافس على جذب الاستثمارات لا يمكن اعتبار الجزائر من بين الدول الأكثر استقطابا لهذه الاستثمارات، حيث جاء تصنيفها ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذبه، وحسب تقرير منظمة الاونكتاد صنفت الجزائر سنة 2011 في المرتبة الخامسة افريقيا بما يعادل 2.57 مليار دولار بعد كل من نيجريا 8.9 مليار دولار وجنوب افريقيا 5.5 مليار دولار وغانا 3.2مليار دولار والكونغو 2.9 مليار دولار.

ان وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ترجع انحصار وتيرة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر خلال السنتين 2009 و2010 الى التغيير الذي طرأ على التشريعات الجزائرية التي تنظم الاستثمارات الاجنبية ومنها تجديد حصة الشريك الاجنبي في اي مشروع بـ 49% كحد اقصى مقابل 51% من راس مال الشركة لصالح الطرف الوطني، وكذلك الزام الشركات التجارية الاجنبية العاملة بالجزائر بالتنازل عن 30% من راس مال الشركة لصالح شركاء محليين مقيمين، فضلا عن التعديلات المتعددة التي طرأت على التشريع الخاص بتحويل ارباح الشركات الى الخارج[6].

التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر:

بداية ينبغي الاشارة الى ندرة الاحصاءات الخاصة بنصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وذلك لان البنك الوطني يشير فقط الى تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية دون تحديد القطاعات الاقتصادية، اما مديرية الجمارك فتكتفي بإحصاء تدفقات الالات والمعدات ووسائل الانتاج، اما الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI تقدم ارقاما للاستثمارات المسجلة والمرخص لها.

انطلاقا من سنة 2004 عرفت التدفقات الواردة للاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع الطاقة والمناجم توسعا اين سجلت ما قيمته 154 مليار دينار جزائري مقابل 112 مليار دينار جزائري للاستثمارات في قطاع الطاقة والمناجم، وتعود اهم اسباب هذا الارتفاع الى بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار، الى جانب خصخصة المؤسسة الوطنية للمنظفات ايناد ENAD حيث يعود 60% منها لصالح شركة هنكل الالمانية[7]. واستمر ارتفاع التدفقات خارج قطاع الطاقة والمناجم الى غاية 2006 وهي السنة التي سجلت فيها قيمة الاستثمارات حوالي ثلاث اضعاف القيمة المسجلة سنة 2003 حوالي 634 مليون دولار امريكي، كما يظهر ايضا عند تحليل هيكل الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة لسنة 2006 ان نشاط البنوك والتأمينات استفاد بـ 24 مشروع من بين 102 مشروع منها عشرة مشاريع عربية وسبعة مشاريع فرنسية، واستحوذ على نسبة 10% من قيمتها[8]، وعرفت سنة 2008 تدفقات مرتفعة خاصة في الصناعات الغذائية، السماد الكيميائي، البنوك والتأمينات والأشغال العمومية، هذا ما جعل حجم الاستثمارات خارج قطاع الطاقة والمناجم يسجل حوالي 897 مليار دينار جزائري، اما قطاع الطاقة والمناجم فقد انخفضت قيمتها من 168 مليار دينار سنة 2007 الى 140 مليار دينار سنة 2008 رغم ان هذا القطاع لم يتأثر بانخفاض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الذي ميز سنة 2007 بل بالعكس فقد شهد ارتفاعا في هذا القطاع من 150 مليار دينار سنة 2006 الى 168 مليار دينار سنة 2007، وبذلك تجاوزت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع الطاقة والمناجم 17 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 و2008 بمعدل سنوي يقدر بحوالي 2 مليار دولار حسب ما افاد به بيان لوزارة الطاقة والمناجم، وتشمل هذه التدفقات استثمارات شركاء اجانب في التنقيب وتطوير المحروقات والمحطات الكهربائية وتحلية مياه البحر وكذا في فرع المناجم[9].

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار توزعت تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات في الجزائر على عدد من القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2012، واحتل كل من قطاع الصناعة خارج المحروقات والخدمات مكان الصدارة، سواء من حيث عدد المشاريع المنجزة او من حيث القيمة المالية، اذ بلغت نسبتها من اجمالي المشاريع المحققة 53 و23% على التوالي، واستحوذ قطاع الصناعة لوحده على 74,61% من اجمالي القيمة المالية للاستثمارات، في حين بلغت نسبة الاستثمارات الاجنبية في قطاع الخدمات 20,81%، ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع مردودية هذين القطاعين للشركات الاجنبية، ولا سيما في مجال المنتجات الصيدلانية، وقطاع الاعلام والاتصال والبنوك والتأمينات.ولم تحظى قطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والصحة والسياحة خلال هذه الفترة الا بنصيب متواضع رغم اهميتها، فقطاع الفلاحة لم يسجل سوى نسبة 0,11% من القيمة الاجمالية، اما قطاع البناء والأشغال العمومية 1,50% وهي نسبة جد ضئيلة بالنظر الى توجه السلطات العمومية الى اشراك المستثمر الاجنبي لترقية الهياكل القاعدية والمساهمة في حل مشكلة السكن.

2) العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتشغيل في الجزائر:

نحاول من خلال دراستنا هذه وضع نموذج قياسي يسمح لنا بمعرفة ما مدى تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1997 الى غاية سنة 2013، وهي الفترة التي عرفت فيها تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر استمرارية ومعدلات البطالة كانت في انخفاض محسوس. وللتقدير قمنا باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. والمعطيات المستعملة في هذه الاختبارات هي معطيات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء[10]. وهي عبارة عن بيانات سنوية ممتدة من 1996 الى2012، اي حجم العينة هو 17 وهو يوافق الحد الادنى المطلوب للقيام بعملية التقدير. والمتغيرات المدروسة هي:

IDE الاستثمار الاجنبي المباشر؛
E التشغيل؛
S الاجور الحقيقة؛
APL انتاجية العمل؛
و FBFF تراكم رأس المال.

2-1) الطلب على العمل والاستثمار الاجنبي المباشر:

يعتمد الطلب على العمل اساس على الاجر الحقيقي،
اي ان :$L_d=f(s)$،
حيث L_d الكمية المطلوبة من العمل(حجم التشغيل)
و s هي الاجر الحقيقي الذي يتمثل في الاجر النقدي W مقسوما على مستوى الاسعار p
اي: $s = \frac{W}{p}$:

وفي دراستنا نهتم بتأثر مستوى التشغيل بالمتغيرات التالية :الاجور الحقيقية والاستثمار الاجنبي المباشر الذي هو محور الدراسة، ومنه تصبح صيغة المعادلة بالشكل التالي:
$L_d=f(ide,s)$

نتائج تقدير تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الطلب على العمل
معادلة الطلب على العمل : انظر الملحق رقم (1) في ملحق الدراسة:

E=8.76+0.0008IDE+0.11S
(0.017) (9.21E) (0.107)
R^2=0.95 DW=1.56 n=17 F=144.62

اختبار الفرضية التالية:
فرضية العدم: $H_0 : b_2=0$
الفرضية البديلة: $H_1 : b_2 \neq 0$

تتحقق فرضية العدم اذا لم يكن للاستثمار الاجنبي المباشر اي تأثير على الطلب على العمل، وفي حال عدم تحققها نقبل الفرضية البديلة التي تقول ان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر على الطلب على العمل.

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج eviews نلاحظ ان معلمة S معنوية عند مستوى معنوية 1%، ومعلمة IDE معنوية عند مستوى معنوية 5 %. ومنه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، أي الاستثمار الاجنبي المباشر له تأثير على التشغيل. إلا انه نلاحظ ان مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تغير الطلب على العمل ضعيفة جدا، حيث ان زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بـ 1% تزيد الطلب على العمل ب 0.0008% وهي مساهمة ضعيفة جدا.وهذا راجع الى ان اغلب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر تتوجه الى قطاع المحروقات، وهذا الأخير يعتمد على كثافة راس والتكنولوجيا المال اكثر من العمالة. ويشير اختبار داربن واتسن في المعادلة اعلاه الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء.

2-2) اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الانتاجية:

يتعلق مفهوم الانتاجية بفاعلية استخدام المدخلات والتكنولوجيا المرتبطة بالعلاقة الانتاجية حيث تعرف على انها ما تنتجه الوحدة الواحدة من عوامل الانتاج.
الانتاجية المتوسطة للعمل هي

$$APL = \frac{Y}{L}$$

حيث :Y تمثل الانتاج، L تمثل حجم التشغيل.

والمعادلة الخاصة بالإنتاجية المتوسطة للعمل هي:

$$APL = f(abff, ide)$$

نتائج تقدير تأثير تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على انتاجية العمل:
معادلة انتاجية العمل: انظر الملحق رقم (2) في ملحق الدراسة.

APL= -223.01+0.0016IDE+25.19ABFF
(62.03) (0.0009) (6.87)
R^2=0.86 $\bar{R}^2 = 0.84$ DW=0.88 F=44.25 N=17

اختبار الفرضية التالية:
فرضية العدم: $H_0 : b_2=0$
الفرضية البديلة: $H_1 : b_2 \neq 0$

تتحقق فرضية العدم اذا لم يكن للاستثمار الاجنبي المباشر اي تأثير على الانتاجية، وفي حال عدم تحققها نقبل الفرضية البديلة التي تقول أن الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر على الانتاجية.

من خلال الجدول المستخرج بواسطة برنامج EVIEWS.7 نلاحظ ان: معلمة ABFF معنوية عند مستوى معنوية 1%، ومعلمة IDE معنوية عند مستوى معنوية 10%. كما ان 86% من تغيرات الانتاجية تفسرها كل من IDE و ABFF، و 16% من تغير انتاجية العمل تفسرها متغيرات اخرى خارج النموذج.
الا انه نلاحظ ان مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تغير انتاجية العمل ضعيف جدا، حيث ان زيادة الاستثمار بـ 1 % تزيد الأنتاجية 0.001% وهي مساهمة ضعيفة جدا لا يعول عليها.

ويشير اختبار داربن واتسن في المعادلة اعلاه الى وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء وبالتالي احتمال ان يكون التقدير مزيف.ويكون ذلك راجع الى عدم استقرار السلاسل الزمنية.

تصحيح النموذج:
قمنا بتصحيح النموذج والتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة معلمة المتوسطات المتحركة، فتحصلنا على المعادلة التالية انظر الملحق رقم (3) في ملحق الدراسة:

$$APL=-371.96 +0.00128IDE+41.63ABFF+0.77MA(1)$$
$$(56.58) \quad (0.0006) \quad (6.15) \quad (0.27)$$
$$R^2=0.91 \quad DW=2.005$$

نلاحظ ان معلمة IDE معنوية عند مستوى معنوية 10%، كما يشير اختبار DW الى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، كما ان معامل التحديد يشير الى ان اكثر من 90% من التغير في الانتاج يعود الى كل من ABFF و IDE. الا انه نلاحظ تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الانتاجية ضعيف حيث ان الزيادة 1% من الاستثمارات الاجنبية تؤدي الى زيادة 0.0012%.

الملاحق:

ملحق رقم (1):

Dependent Variable: E
Method: Least Squares
Date: 05/31/14 Time: 19:14
Sample: 1996 2012
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.762472	0.107908	81.20332	0.0000
IDE	0.000238	9.21E-05	2.587343	0.0215
S	0.114886	0.017715	6.485229	0.0000

R-squared	0.953833	Mean dependent var	10.23145
Adjusted R-squared	0.947238	S.D. dependent var	0.723068
S.E. of regression	0.166089	Akaike info criterion	-0.593799
Sum squared resid	0.386198	Schwarz criterion	-0.446762
Log likelihood	8.047296	Hannan-Quinn criter.	-0.579184
F-statistic	144.6234	Durbin-Watson stat	1.566659
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (2):

Dependent Variable: APL
Method: Least Squares
Date: 05/31/14 Time: 19:51
Sample: 1996 2012
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-223.0128	62.03437	-3.594988	0.0029
IDE	0.001639	0.000922	1.777067	0.0973
ABFF	25.19887	6.870254	3.667822	0.0025

R-squared	0.863418	Mean dependent var	10.15145
Adjusted R-squared	0.843906	S.D. dependent var	4.529105
S.E. of regression	1.789390	Akaike info criterion	4.160412
Sum squared resid	44.82684	Schwarz criterion	4.307450
Log likelihood	-32.36350	Hannan-Quinn criter.	4.175028
F-statistic	44.25127	Durbin-Watson stat	0.888965
Prob(F-statistic)	0.000001		

ملحق رقم (3):

Dependent Variable: APL
Method: Least Squares
Date: 05/31/14 Time: 19:56
Sample (adjusted): 1997 2012
Included observations: 16 after adjustments
Convergence achieved after 107 iterations
MA Backcast: 1996

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-371.9649	56.58807	-6.573205	0.0000
IDE	0.001283	0.000652	1.969506	0.0724
ABFF	41.63281	6.157239	6.761604	0.0000
MA(1)	0.777995	0.272712	2.852808	0.0145

R-squared	0.917695	Mean dependent var	10.41317
Adjusted R-squared	0.897119	S.D. dependent var	4.542930
S.E. of regression	1.457147	Akaike info criterion	3.803156
Sum squared resid	25.47934	Schwarz criterion	3.996303
Log likelihood	-26.42525	Hannan-Quinn criter.	3.813047
F-statistic	44.59989	Durbin-Watson stat	2.005932
Prob(F-statistic)	0.000001		

خاتمة:

بناءا على النتائج المبينة في الدراسة القياسية يمكن استخلاص:
وجود علاقة معنوية ايجابية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وكل من التشغيل والانتاجية المتوسطة للعمل، وعليه فان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر تعمل على زيادة الطلب على العمل، إلا ان هذه الزيادة ضعيفة ويعود السبب في ذلك الى ضالة تدفقات الاستثمارات الاجنبية الى الجزائر، وانحصارها في مجال المحروقات الذي يتميز بكثافة راس المال وليس بكثافة اليد العاملة على عكس القطاعات الاخرى مثل قطاع الزراعة وقطاع الاشغال العمومية وقطاع السياحة، هذه القطاعات التي عرفت ضآلة في استقطاب الاستثمار الاجنبي، اضافة الى اعتماد بعض الشركات الاجنبية على اليد العاملة الأجنبية.

وعليه، يمكن التأكيد على بعض التوصيات التالية:

- لا يمكن الاعتماد على الاستثمار الاجنبي المباشر كحل لتخفيف حدة البطالة في الجزائر؛
- تشجيع الاستثمار الوطني الخاص وانمائه، من خلال توفير البيئة الاقتصادية الملائمة لتحفيزه ووضع خطة عمل لإنمائه، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي كان اسهامها ناجعا في توفير مناصب عمل في الكثير من الدول المتقدمة؛
- وتقوية الشراكة بين المستثمرين المحليين والاجانب خارج قطاع المحروقات مما يعزز نقل التكنولوجيا والمهارات ويقوي دور الاستثمار الاجنبي المباشر في خلق فرص عمل جديدة؛

الهوامش والمراجع:

1 فؤاد مرسي، «فصول في التكامل الاقتصادي»، ط. المؤسسة العربية للدراسات، القاهرة، 1986، ص ص 33-35.

2 مصطفى محمد العبد الله واخرون، «الاصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية»، ط. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 359.

3 ZEKRI Rachid, «Indicateurs de l'économie algérienne 1980-2008», Ministère des finances, n° 06, septembre 2008, pp. 70-72.

4 المجلس للوطني الاقتصادي الاجتماعي، «تقرير انجاز المخطط الخماسي الثاني»، نوفمبر 1989، ص 25.

5 محمد بلقاسم حسن بهلول، «الجزائر بين الازمة الاقتصادية والازمة السياسية»، ، ط. مطبعة دحلب، الجزائر, 1993، ص 178.

6 مقال، «اجراءات لضبط نشاط الاستيراد»، جريدة المساء اليومية، العدد 3672، 25 مارس 2009.

7 ANIMA , «Les investissement directs étrangères (IDE) dans la région MEDA en 2004: Investir en méditerranée», In Notes et études, n°5, janvier 2005, pp. 53-56.
http://www.animaweb.org/uploads/bases/document/EH5_MIPO-2004_VF.pdf

8 ANIMA , «Les investissement directs étrangères (IDE) dans la région MEDA en 2004: Investir en méditerranée», In Notes et études, n° 23, mai 2007, pp. 86-99
http://www.animaweb.org/uploads/bases/document/07-05-30-bilan-ide-meda-2006-fr.pdf

9 ارجع إلى:

- Ministère de l'Industrie, de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement, Bulletin d'Information Statistique de la PME, Données 2011, Mars 2010.
- Ministère de l'Industrie, de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement, Bulletin d'Information Statistique de la PME, Données 2011,Mars 2012.
- *http://www.bank-of-algeria.dz/indica7.gif*
- *http://www.francoise.mely@dgtresor.gouv.fr*
- *http://www.ons.dz/*

10 بنك الجزائر من الموقع:

http:// www.bank-of-algeria.dz/indica7.gif

والديوان الوطني للإحصاء من الموقع :

http://www.ons.dz